# الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية العراق أنموذجًا

أنور مسعود الملیان* -كلية القانون والعلوم السياسية _ جامعة غريان

تاريخ الاستلام 9 / 12 / 2025م تاريخ القبول 4 /6/ 2025م

## Creative chaos in the Arab region: Iraq as a model

*Anwar Masoud Al-Malian
Political Science Department - Faculty of Law and Political Science - 2025-2024Gharyan University

Abstract
This study examined the impact of creative chaos in the Arab region, focusing on Iraq as a key model, in the context of the transformations the region has witnessed in recent decades. Creative chaos reflects a strategy aimed at changing political systems by creating disruptions that reshape the system to serve the interests of major powers. The study began with the 2003 invasion of Iraq, which led to the disintegration of state institutions, the emergence of sectarian conflicts, and the deterioration of economic and social conditions.
The study relied on a descriptive analytical approach and a historical approach to trace political events in Iraq after 2003, and an inductive approach to analyze the repercussions of chaos on regional security. Data collection tools included interviews with experts and analysis of international documents and reports.
The study concluded that creative chaos was a strategic tool for changing the political system in Iraq, leading to a deterioration in security and economic conditions and an escalation of sectarian conflicts. The study concluded that Iraq faced significant challenges due to this chaos, which impacted its stability and the security of the region in general. The study's recommendations emphasize the need to enhance political stability through reforms that achieve national partnership, rebuild infrastructure in the areas of education and health, and promote sustainable economic policies. It also recommends strengthening Iraq's political and economic independence and enhancing its relations with neighboring countries to improve regional security.

Keywords: Creative chaos, 2003 invasion of Iraq, sectarian conflicts, regional security, political reforms.


## الملخص:

تناولت الدراسة تأثير الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية مع التركيز على العراق كنموذج رئيسي، في سياق التحولات التي شهدتها المنطقة في العقود الأخيرة. وتعكس الفوضى الخلاقة استراتيجية تهدف إلى تغيير الأنظمة السياسية من خلال خلق اضطرابات تعيد تشكيل النظام بما يخدم مصالح القوى الكبرى. انطلقت الدراسة من غزو العراق عام 2003م الذي أدى إلى تفكك مؤسسات الدولة وظهور نزاعات طائفية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لتتبع الأحداث السياسية في العراق بعد 2003م، و المنهج الاستقرائي لتحليل انعكاسات الفوضى على الأمن الإقليمي. كما شملت أدوات جمع البيانات المقابلات مع خبراء وتحليل الوثائق والتقارير الدولية.

ونتجت الدراسة عن أن الفوضى الخلاقة كانت أداة استراتيجية لتغيير النظام السياسي في العراق، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وتصاعد النزاعات الطائفية. وخلصت الدراسة إلى أن العراق واجه تحديات كبيرة بسبب هذه الفوضى، مما أثر على استقراره وأمن المنطقة بشكل عام.

وتؤكد توصيات الدراسة على ضرورة تعزيز الاستقرار السياسي من خلال إصلاحات تحقق الشراكة الوطنية، وإعادة بناء البنية التحتية في مجالات التعليم والصحة، وتعزيز السياسات الاقتصادية المستدامة. كما توصي بتقوية استقلال العراق السياسي والاقتصادي وتعزيز علاقاته مع دول الجوار لتحسين الأمن الإقليمي.


**الكلمات المفتاحية:** الفوضى الخلاقة، غزو العراق 2003م، النزاعات الطائفية، الأمن الإقليمي، الإصلاحات السياسية.

## المقدمة:

شهدت المنطقة العربية تحولات كبرى خلال العقود الأخيرة، كان لها تأثير عميق على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها. ومن بين المفاهيم التي طُرحت لفهم

هذه التحولات، يبرز مفهوم "الفوضى الخلاقة"، الذي يُشير إلى استراتيجية تهدف إلى إحداث اضطرابات سياسية وأمنية في الدول المستهدفة، بزعم أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي بشكل يخدم مصالح القوى الكبرى. وعلى الرغم من الجدل القائم حول هذا المفهوم، إلا أن تطبيقاته ظهرت بشكل واضح في العديد من الدول العربية، وكان العراق من أبرز النماذج التي تجلت فيها الفوضى الخلاقة بأوضح صورها. (فاطمة، (2002)،

ولقد مثل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م نقطة تحول في تاريخ المنطقة، حيث أدى إلى تفكيك مؤسسات الدولة العراقية، وخلق فراغ سياسي وأمني سمح بصعود الميليشيات المسلحة، وتصاعد النزاعات الطائفية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية. ولم يقتصر تأثير هذه الفوضى على الداخل العراقي فحسب، بل امتد ليشمل الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية، مما جعل العراق ساحةً لصراع النفوذ بين القوى الكبرى. و تبرز أهمية دراسة الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، مع التركيز على العراق كنموذج يعكس تداعيات هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة. (عاطف،2003)،

و يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم الفوضى الخلاقة في السياق العربي، مع التركيز على العراق بوصفه حالة نموذجية، من خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى انهيار بنيته السياسية، والنتائج التي ترتبت على ذلك، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي. كما يسعى إلى استكشاف الأدوات والاستراتيجيات التي استخدمت في هذا الإطار، وتأثيرها على وحدة العراق ونسيجه الاجتماعي. ومن خلال استعراض الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم، سيتم تسليط الضوء على مدى تحقيق الأهداف المعلنة له، مقارنةً بالواقع الذي أفرزه. وإن فهم هذه الظاهرة يساعد على استيعاب التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة العربية، ويفتح المجال أمام مناقشة مستقبل الاستقرار في ظل التدخلات الدولية المتواصلة.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في تحليل تأثير مفهوم "الفوضى الخلاقة" على استقرار الدول العربية، مع التركيز على العراق كنموذج بارز. فمنذ الغزو الأمريكي عام 2003م، وشهد العراق تحولات سياسية وأمنية عميقة، أدت إلى تفكك مؤسسات الدولة، وتصاعد النزاعات الطائفية، وانتشار الفاعلين

غير الدوليين، مما زعزع الاستقرار الداخلي والإقليمي. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تم استغلال فكرة الفوضى الخلاقة في العراق لتحقيق أهدافها المعلنة، وما هي آثارها الحقيقية على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

ما المقصود بمفهوم الفوضى الخلاقة، وما هي أصوله الفكرية وتطوره في العلاقات الدولية؟

1. كيف تم توظيف الفوضى الخلاقة كأداة سياسية في المنطقة العربية، وما الأهداف المعلنة والخفية وراء استخدامها؟
2. ما هي التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للفوضى الخلاقة على الشعوب العربية، وكيف أثرت على استقرار المجتمعات؟
3. ما هي الخلفيات والأهداف الحقيقية وراء غزو العراق عام 2003م، وكيف ارتبط ذلك بمفهوم الفوضى الخلاقة؟
4. ما هي أبرز التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد الغزو، وكيف ساهمت هذه التحولات في تفكك الدولة؟
5. ما التحديات الأمنية والاقتصادية التي واجهها العراق بعد الفوضى، وكيف أثرت على استقرار الدولة وإعادة البناء؟
6. كيف انعكست الفوضى الخلاقة في العراق على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وما مدى تأثيرها على الدول المجاورة؟
7. ما هو دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل العراق والمنطقة، وكيف أثرت السياسات الدولية على مستقبل الاستقرار في العراق والشرق الأوسط؟

## أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم "الفوضى الخلاقة" من خلال استعراض أسسه النظرية وتطوره كتكتيك سياسي في العلاقات الدولية، مع التركيز على كيفية استخدامه كأداة سياسية في العالم العربي. سنتناول الأهداف العلنية والخفية للفوضى الخلاقة، وكيف تؤثر على الشعوب العربية اجتماعيًا واقتصاديًا، وخاصةً في العراق بعد حرب( 2003م). إلى جانب العوامل التي أدت إلى تراجع الدولة العراقية والقضايا الأمنية

والاقتصادية التي أثرت على استقرارها، سيتم أيضًا تقييم التغيرات السياسية والاجتماعية التي أعقبت الغزو، إلى جانب تقييم دور الدول الكبرى في إعادة تشكيل العراق والمنطقة، سيحلل البحث أيضًا الآثار الأوسع على أمن الشرق الأوسط.

## أهمية الدراسة:

تستكشف هذه الدراسة مفهوم الفوضى الخلاقة، وهي أداة سياسية غيّرت وجه العالم العربي. وتتخذ العراق مثالاً، مُسلّطةً الضوء على استخدامها خلال الغزو الأمريكي عام ( 2003م) ، والذي أدى إلى انهيار

الحكومة، واندلاع صراعات داخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وتُثري الدراسة الأدبيات المتعلقة بالفوضى الخلاقة، بدراسة أهدافها ونتائجها، وتُساعد على التنبؤ بمستقبل العراق، كما تُسلّط الضوء على تأثيرها على الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية، مما يُمكّن من وضع سياسات فعّالة.\

## فرضيات الدراسة:

الفرضية: "تؤدي تطبيقات استراتيجية الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، وبالأخص في العراق بعد غزو ( 2003م)، إلى تفكيك الأنظمة السياسية القائمة، وتفاقم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يسهم في إعادة تشكيل القوى السياسية والاجتماعية وفقاً لمصالح القوى الكبرى، ويؤدي إلى تزايد التهديدات الأمنية الإقليمية وتعزيز دور الفاعلين غير الدوليين في المشهد السياسي."

## منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم تأثير تطبيق مفهوم الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، مع التركيز على العراق كنموذج تطبيقي. يتم تحليل الظاهرة من خلال مراجعة الأدبيات السياسية والاستراتيجية، إلى جانب تتبع تطور الأحداث السياسية في العراق بعد عام 2003م باستخدام المنهج التاريخي. كما يتم استخدام المنهج الاستقرائي لفحص انعكاسات الفوضى الخلاقة على الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية للعراق. يهدف هذا المنهج إلى تقديم تحليل شامل للأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه الظاهرة وتأثيراتها على الدولة والمجتمع.

## حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية، مع تخصيص العراق كنموذج رئيسي لتطبيق هذه الظاهرة

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من عام( 2003م إلى 2023م)، وهي الفترة التي شهدت غزو العراق وما تبعه من تحولات سياسية وأمنية واقتصادية مرتبطة بالفوضى الخلاقة .

الحدود الجغرافية: تركز الدراسة على العراق، مع الإشارة إلى تداعيات الفوضى الخلاقة على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

## الإطار النظري

### تمهيد:

تمثل الفوضى الخلاقة إحدى أبرز الاستراتيجيات التي استُخدمت في توجيه مسار التحولات السياسية في العديد من دول العالم، خاصة في المنطقة العربية، حيث شهدت بعض الدول اضطرابات كبرى أدت إلى تفكك الأنظمة الحاكمة وانهيار المؤسسات، مما أفسح المجال أمام إعادة تشكيل المشهد السياسي وفق مصالح القوى الفاعلة. ويُعد العراق أحد أبرز النماذج التي يمكن من خلالها دراسة تطبيقات الفوضى الخلاقة، نظرًا لما شهده من تحولات عميقة منذ الغزو الأمريكي عام 2003م، والذي أدى إلى إعادة رسم ملامح الدولة والمجتمع العراقيين، وأثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة.

وانطلاقًا من ذلك، تأتي هيكلية هذا البحث لتنظيم دراسة الفوضى الخلاقة في سياقها العام، ومن ثم تطبيقها على الحالة العراقية. حيث يبدأ البحث بالمبحث الأول، الذي يهدف إلى تقديم إطار نظري لمفهوم الفوضى الخلاقة، حيث يتناول تعريفها ومضامينها المختلفة، ثم يناقش استخدامها كأداة سياسية في المنطقة العربية، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة وتأثيرها على الشعوب العربية.

أما المبحث الثاني، فيركز على العراق كنموذج تطبيقي للفوضى الخلاقة، حيث يستعرض خلفيات وأهداف الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، ويحلل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد الغزو، مع تسليط الضوء على التحديات الأمنية والاقتصادية التي نشأت نتيجة هذه الفوضى.

ويتناول المبحث الثالث التداعيات الإقليمية والدولية للفوضى الخلاقة في العراق، من خلال دراسة انعكاساتها على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وتأثيرها على العلاقات الدولية للعراق، و تحليل دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل المشهد العراقي والمنطقة بأكمله

## المبحث الأول- مفهوم الفوضى الخلاقة وتأثيرها على المنطقة العربية:

شهدت العقود الأخيرة بروز مفهوم "الفوضى الخلاقة" كمصطلح سياسي يعكس استراتيجيات تهدف إلى إحداث تحولات جذرية في الأنظمة السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال خلق حالة من عدم الاستقرار يتم استغلالها لإعادة تشكيل الواقع وفق مصالح معينة. وعلى الرغم من الجدل الدائر حول هذا المفهوم، فإنه أصبح عنصرًا فاعلًا في تفسير العديد من التحولات التي شهدتها المنطقة العربية، لا سيما في ظل التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية التي أعادت رسم خريطة النفوذ السياسي في العديد من الدول. ولفهم الفوضى الخلاقة وتأثيراتها، يتناول هذا المبحث في البداية تعريفها من حيث المفهوم والأصول الفكرية التي تستند إليها، سواء في الفلسفة السياسية أو في الممارسات الدولية الحديثة. ثم يستعرض كيف تم توظيف هذا المفهوم كأداة سياسية في المنطقة العربية، وذلك من خلال استراتيجيات التدخل وإعادة تشكيل الأنظمة عبر إثارة النزاعات الداخلية وإضعاف البنى المؤسسية للدول المستهدفة. كما يناقش المبحث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للفوضى الخلاقة على الشعوب العربية، من حيث تفكك المجتمعات، وتصاعد الأزمات الإنسانية، وانهيار الاقتصادات الوطنية، مما أدى إلى إعادة رسم ملامح المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة بشكل غير مسبوق. ويتناول هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الفوضى الخلاقة والمطلب الثاني: الفوضى الخلاقة كأداة سياسية في المنطقة العربية والمطلب الثالث: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للفوضى الخلاقة على الشعوب العربية

### المطلب الأول: -تعريف الفوضى الخلاقة:

**أولا- تعريف الفوضى:** يتم تعريف للفوضى من الناحية اللغوية كما يلي، ففي اللغة العربية ، تشير الفوضى إلى غياب النظام والانضباط، وهي حالة من الاضطراب وعدم

الاستقرار، مما يؤدي إلى فقدان السيطرة وانعدام القواعد المنظمة للحياة الاجتماعية أو السياسية. (مارتين و أو كالاهان، تيري 2008)

أما في اللغة الإنجليزية، فإن كلمة (**Anarchy**) تعود إلى الأصل اليوناني (**Anarkhod**) أو (**Anarchos**) ، والتي تعني "بدون حاكم"، وتشير إلى غياب السلطة أو الحكم، مما قد يعني إما الحرية الكاملة أو الفوضى التامة، حسب السياق الذي تُستخدم فيه الكلمة. (مجد الدين 2005)

ويتم تعريف الفوضى اصطلاحا، حيث تعد مفهومًا غامضًا نظرًا لارتباطها بعدة جوانب مختلفة. فقد ظهر هذا المفهوم في البعد الثقافي، كما تجلى في الأساطير الإغريقية، بينما يشير في جانب آخر إلى دراسة التطور الزمني للنظم غير المستقرة . وفي الإطار العام، تعني الفوضى غياب السلطة وانعدام المؤسسات المنظمة. كما تُعرّفها مجموعة المعرفة بأنها فقدان النظام وانعدام الترابط بين مجموعة من العناصر، سواء كانت جملة فيزيائية، أو مجتمعًا إنسانيًا، أو اضطرابات قبلية وسياسية، مثل فقدان الأمن في منطقة معينة (Man, April 1991)

و تشير كلمة "فوضى" في العلوم السياسية إلى السلوك السياسي لظاهرة سياسية قد تتخذ أشكالًا متعددة، بما في ذلك الحروب والثورات والأوضاع غير المستقرة التي تُؤدي إلى انهيار المؤسسات وهشاشة الدولة. كما تُشير إلى المشكلات السياسية الناجمة عن التدخلات الخارجية، أو تفاقم الصراعات الداخلية والخارجية، أو غياب الحكم الفعّال. وسواءٌ أكان ذلك من خلال إشعال الحروب أو زعزعة استقرار البيئة لتغيير ميزان القوى، فقد تُستخدم الفوضى أحيانًا كتكتيك في السياسة الدولية لإحداث تغييرات جذرية في الأنظمة السياسية. (هيدلي 2002)

و الفوضى حالةٌ من الفوضى العارمة، ناجمة عن سلوكٍ غير مُقيّد لأي كيان، سواءً أكان نظامًا سياسيًا أم مؤسسةً أم فردًا. وتُعرّف الباحثة الأمريكية (باتريشيا هيتينجر)، المتخصصة في إدارة المعرفة، الفوضى بأنها غياب رابطٍ واضحٍ بين السبب والنتيجة، حيث تقع الأحداث دون فهمٍ واضحٍ للأسباب الكامنة وراءها. وتعتقد أن هذا النوع من الفوضى ينجم عن تعقيد القضايا وصعوبة فهم نطاقها الفعلي وتقديره، مما يُسبب المزيد من الاضطرابات ويجعل التنبؤ بمستقبل الأمور مستحيلًا. ( باتريشيا 2002)

**ثانيا- تعريف الفوضى الخلاقة:** هناك خلاف بين الباحثين وخبراء الشؤون الاستراتيجية حول التعريف العلمي الدقيق لمفهوم الفوضى الخلاقة، حيث يفتقر هذا المفهوم إلى تعريف موحد ويتباين فهمه وفقًا للسياقات السياسية والاستراتيجية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأدبيات التي تناولت الفوضى الخلاقة ركّزت بشكل أساسي على العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، حيث استُخدم هذا المصطلح بشكل مكثف لوصف التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها هذه المناطق. و يُنظر إلى الفوضى الخلاقة على أنها أيديولوجية سياسية تقوم على افتراض وجود تهديد دائم للأمن القومي الأمريكي، وهو تهديد غير محدد الهوية قد يأتي من كيانات غير تقليدية. ولا يقتصر هذا التهديد على دول أو جماعات بعينها، بل يُفترض أن تقوم المؤسسات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية، مثل البنتاغون ومراكز التخطيط الاستراتيجي، بتصوّره وإعادة تعريفه وفقًا للمتغيرات الدولية والإقليمية، مما يجعل الفوضى الخلاقة أداة ديناميكية في إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية وفقًا للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. (مصطفى 2005)

ويعكس مفهوم الفوضى الخلاقة حالة من الفراغ والفجوة داخل المجتمع، مما يؤثر على استقراره وتماسكه. وتنتج هذه الفجوة عن رغبة الفاعلين في إحداث تغيير مدفوع بتطلعاتهم نحو تحقيق الحراك على مختلف المستويات، لا سيما السياسية والاجتماعية والاقتصادية . (محمد ،2016)

وغالبًا ما يتم استغلال هذه التغيرات من قبل جهات خارجية، حيث يتم تمويلها وتوجيهها بما يخدم مصالح أطراف تسعى للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي. حتى وإن كانت عوامل التغيير داخلية المنشأ، فإنها عادة ما تُستثمر وتُطوّع لتتماشى مع أجندات القوى الكبرى. و يمكن النظر إلى الفوضى الخلاقة على أنها الفجوة التي يشعر بها المواطن بين الواقع القائم وما ينبغي أن يكون، حيث ينعكس مدى اتساعها أو ضيقها على استقرار المجتمع بطرق مختلفة. وهذا ينسجم مع التصور الذي يجعل من الفوضى الخلاقة أداة لإعادة تشكيل الأنظمة والمجتمعات وفقًا لمصالح الفاعلين الدوليين، وهو ما يفسر تركيز الأدبيات السياسية على ارتباط هذا المفهوم بالشرق الأوسط والعالم العربي، باعتباره مجالًا حيويًا لإعادة هندسة التوازنات الإقليمية. (داوود ،2015)

ويمكن تعريف الفوضى الخلاقة بأنها حالة يُعاد من خلالها تشكيل النظام السياسي عبر تدمير النظام القائم وإيجاد نظام جديد يُفترض أنه أكثر فاعلية . وتُعد هذه الفوضى فلسفة سياسية تهدف إلى تحويل الدولة إلى حالة اضطراب من خلال تقويض سلطة القانون وإضعاف المؤسسات التي تُحافظ على تماسك المجتمع. ويتسبب تدمير البنية القانونية والسياسية في خلق وضع جديد تسوده حالة من اللانظام، حيث يُفرض واقع سياسي مختلف يهدف بالأساس إلى إسقاط النظام السابق وإعادة تشكيل المشهد السياسي وفقًا لمصالح القوى الفاعلة. ويُشير هذا المصطلح، في بعده الاستراتيجي، إلى فكرة أن الفوضى ليست مجرد حالة من الاضطراب العشوائي، بل تُستخدم كأداة لإعادة تشكيل الأنظمة السياسية والاجتماعية، على أمل تحقيق وضع سياسي أو إنساني أكثر استقرارًا بعد فترة من الفوضى المتعمدة والمتعددة الأوجه. (حيدر، 2024)،

وتعتقد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس أن الفوضى الخلاقة تستلزم التخلي عن المفاهيم التقليدية للأمن والاستقرار، حتى لو تطلب ذلك الإطاحة بالإدارات الداعمة والموالية للولايات المتحدة. وتُقدم هذه الاضطرابات الجذرية والفوضوية كخطوة أساسية لبناء أنظمة سياسية جديدة تتماشى مع الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة، وتُبرر هذه الاستراتيجية بالسعي إلى الإصلاح الديمقراطي. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الفوضى الخلاقة ليست مجرد حدث عرضي، بل هي أداة مدروسة لإحداث تغييرات سياسية واجتماعية جوهرية. كما إنها تعكس أيديولوجية سياسية تهدف إلى إعادة توازن القوى لصالح مصالح القوى الكبرى، حتى لو تطلب ذلك الإطاحة بالهياكل القائمة وتعزيز مناخ من الاضطرابات المدروسة. (طالب، 2008)

ويرى بعض الباحثين أن الفوضى الخلاقة لا تُعد مجرد مخططات لنشر الفوضى، بل هي ثورات تغييرية تنشأ بدافع داخلي وليست بالضرورة نتيجة تدخل خارجي مباشر. ووفقًا لهذا التصور، فإن الفوضى الخلاقة يجب أن تكون خاضعة للتحكم والتوجيه، بحيث تُدار من خلال قيادات وكوادر محلية تتولى قيادة عملية التغيير أو الثورة. ومن هذا المنظور، فإن هذه الفوضى ليست حالة من الفوضى المطلقة، بل تُوظَّف كأداة لإحداث تحولات سياسية واجتماعية منظمة .وتتماشى هذه الرؤية مع تكتيكات الفوضى الخلاقة، حيث تُعتبر هذه الحركات التغييرية عملاً ثورياً متقدماً تتبناه القوى المؤثرة باعتبارها صاحبة المصلحة في إعادة تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي، مما يجعلها

أداة لإعادة صياغة الأنظمة وفق رؤية تتوافق مع أهداف محددة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. (بشار، 2013)

ويُطبّق مفهوم الفوضى الخلاقة ويُترجم باستخدام أدوات قوية ومتنوعة، كالأساليب العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، و الاستخبارات، التي تُعد من أهم أدوات القوى العظمى، وخاصةً الولايات المتحدة. يهدف هذا الانتشار إلى إحداث تغييرات جذرية في المشهد العام، وتهيئة ظروف جديدة تتوافق مع الأهداف الأمريكية، من خلال تعزيز حالة من السيولة والمرونة والتغيير السريع في المؤسسات الفكرية والسياسية والاجتماعية. بمجرد تحقيق هذه التغييرات، تسعى القوى الفاعلة إلى إخفاء أي دليل على عدم الاستقرار الذي سبق عملية التحول، مع ترسيخ هذه الظروف الجديدة وإضفاء الشرعية عليها كواقع دائم. وهكذا، تُنسى الفكرة الأساسية للفوضى الخلاقة، ويصبح التحول الناتج عنها حقيقة لا يمكن إنكارها. وهذا يُطمس ويستبدل سمات الفوضى وعدم الاستقرار برؤية تُصوّر على أنها تنمية واستقرار. (السابق، ص63.)

وبناء على تتجلى الفوضى الخلاقة في عدة مظاهر سياسية تعكس طبيعة التحولات التي ترافق عمليات التغيير الجذري، حيث تبدأ بمرحلة الحشد والتجمهر، والتي تتجسد في تنظيم التظاهرات ورفع الشعارات التي تعبر عن المطالب الشعبية أو الأجندات السياسية. يلي ذلك تصاعد التوتر وتهديد الاستقرار والأمن، حيث يمكن أن تأخذ الاحتجاجات منحى تصعيديًا يؤدي إلى الصدامات العنيفة، سواء بين المتظاهرين والقوى الأمنية أو بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. كما تشمل هذه المظاهر الثورات والانقلابات التي تؤدي إلى انهيار الأنظمة الحاكمة، ما يفتح الباب أمام مطالبات بتغيير جذري في الواقع السياسي أو الاجتماعي. وتشمل هذه الديناميكيات أيضًا حركات الانفصال والتمرد، والتي قد تنشأ نتيجة تفاقم الأزمات السياسية أو الطائفية، و تصاعد موجات العصيان المدني، التي تتجلى في الاحتجاجات المستمرة والاعتصامات كأدوات ضغط لإحداث تغييرات سياسية أو فرض واقع جديد. وبهذا، تصبح الفوضى الخلاقة وسيلة لإعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي وفقًا لاتجاهات متعددة، سواء كانت نابعة من الداخل أو مدفوعة بتدخلات خارجية تسعى إلى تحقيق مصالح استراتيجية عبر استغلال هذه التحولات. (علي ،2009)

**المطلب الثاني - الفوضى الخلاقة كأداة سياسية في المنطقة العربية:**

**أولا- التدخلات السياسية الغربية والفوضى الخلاقة في المنطقة العربية:** تأثير الفوضى الخلاقة على المنطقة العربية تجسد بشكل جلي في الوضع الذي آل إليه حال البلدان العربية الإسلامية، حيث بدأت تظهر معالم الفوضى بفقدان العديد من الدول العربية لزمام سيادتها الكاملة، وخاصة مع التصريحات الواضحة للسياسة الأمريكية بشأن إقامة "شرق أوسط جديد" يتسع في المستقبل. هذا التوجه السياسي الأمريكي، كما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس)، كان يعتمد على "استخدام الفوضى الخلاقة" كأداة لتحقيق الأهداف الأمريكية المتمثلة في نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في المنطقة. وبذلك، أصبح الوضع العربي في ظل المنظومة الدولية التي تحكمها سياسات القوى الكبرى يشهد تدخلاً مباشراً وغير مباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية، مما أضعف قدرتها على التصدي لمخططات الهيمنة الخارجية. (اليحياوي،2017)،

هذا الوضع السياسي غير المستقر يعكس ضعف الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية، وهو ما تسبب في تراجع العديد من البرامج العربية المشتركة، كما يوضح الباحث (برهان غليون) في قوله: "منعت الضغوط والتدخلات الخارجية من بناء أي إطار للأمن الجماعي العربي، فبقيت اتفاقية الدفاع العربي المشترك مجرد ورقة ميتة، كما تم القضاء على المنظمة العربية للصناعات العسكرية في مهدها". وبدلاً من الاستفادة من الجامعة العربية كمنصة لتعزيز العمل العربي المشترك، كانت هناك فرصة لبناء تكتل إقليمي قادر على التكيف مع التغيرات في ميزان القوى الدولي. ولكن الحكومات العربية اختارت العمل الفردي المنفصل، مما أدى إلى فشل محاولاتها في تطوير النظام الإقليمي العربي، بما في ذلك التصورات الاقتصادية التي كانت جارية في مؤتمر الاقتصاديين العرب في عمان عام 1980 تحت شعار "التنمية العربية." (غليون ،2005)،[1]

**ثانيا- تحديات الهيمنة السياسية والفوضى الداخلية في العالم العربي:** في عالم اليوم، أصبحت الأحداث التي نعيشها مليئة بالشراسة والتصعيد المستمر، حيث تتصاعد الأزمات على المستوى الدولي ويشترك في صراعاته قوى محلية وأممية تختلق الأزمات وتراكم أسبابها، وتعمل مافيات الصناعة العسكرية، والمال المرتزق، والسياسة

الرخيصة، والتدين العنصري على خلق بيئة متفجرة تهدد باندلاع مزيد من العنف والدمار. وسط هذا الواقع، يغيب الصوت العقلاني الهادئ الذي يوجه الهائمين في أوهامهم نحو الحقيقة والحق. منذ أن هيمنت المنظومة الرأسمالية المتوحشة على الساحة الدولية، ازداد تردي أوضاع الشعوب، وبالأخص تلك المنتمية إلى البلدان الفقيرة والمتخلفة التي تدفع ثمن ضعفها المستمر. من بين هذه البلدان، يزداد العالم العربي الإسلامي تخلفًا وانعزالية كلما تمسك بخياراته القطرية الضيقة في وقت يشهد فيه العالم تكتلات وتعاونًا بين القوى الكبرى. (عبد الحسين، 2018)،

ومع تفشي النزعة القطرية، شهدنا تزايدًا في الإجراءات الأمنية على الحدود، والمراقبة المشددة في المطارات والموانئ، فضلاً عن تكثيف حملات الإعلام المغرضة التي تركز على تطورات الأوضاع في الدول العربية الأخرى. وقد فُرضت قيود جديدة على حركة رؤوس الأموال، العمالة، الأفكار، والبضائع، مما أدى إلى مزيد من الانعزال والتفكك بين الأقطار العربية.( جميل ،1992)، في ضوء هذا الواقع، بات من الضروري على العرب أن يتأملوا في حالهم الراهن بدلاً من الانشغال بحالة الفوضى العالمية. حيث يتطلب الأمر منهم استعادة الفكر الرشيد لتحليل أحوالهم الداخلية، خاصة في ظل الفوضى التي تعم بعض المجتمعات العربية والتي حولتها إلى بؤر توتر وصراعات مستمرة. أمام هذه التحديات، وجدت بعض الدول العربية نفسها في حالة استسلام وتقسيم، ما أدى إلى قبولها بالأمر الواقع المفروض عليها، في مواجهة الاستهداف المتعمد. ويدرك العرب جيدًا عدوهم وسبل النجاة من واقعهم القاسي، لكنهم ما زالوا عاجزين بسبب غياب الإرادة الحقيقية للتغيير. وبعد سبعة عقود من الاستقلال، فشلت الإنجازات الوطنية وظلت الدول القومية تعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار. ولم يتمكن العرب من بناء تكتل قوي أو دول ذات قوة اقتصادية وعسكرية تُضاهي الغرب. ولعب الغرب دورًا كبيرًا في تفاقم هذا التراجع، خاصة بعد تأسيس الكيان الصهيوني في المنطقة. اليوم، نحصد نتائج جهود إسرائيل لزرع الفوضى عبر تحالفها مع الولايات المتحدة، بهدف إضعاف الحكومات العربية المعادية لها. (جميل ، 1992)، رغم التدخلات الغربية، لم تقدم الولايات المتحدة حلولًا حقيقية للمشاكل العربية، بل زادت تعقيدها، خاصة في قضايا البحر الأحمر مثل اليمن والصومال وإثيوبيا والسودان، دون وجود استراتيجية واضحة لضمان الاستقرار. (Cordesman 2016)

**المطلب الثالث- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للفوضى الخلاقة على الشعوب العربية:**

**أولا- التأثيرات الاجتماعية للفوضى الخلاقة على المجتمعات العربية:** في ظل عالم متسارع الحركات تهيمن عليه قوى كبرى، أصبح وضع العالم العربي الإسلامي يعكس حالة من الإحباط الجماهيري، نتيجة الوضع السياسي والاجتماعي القائم. ولقد أسفر ذلك عن حالة من انعدام الثقة التي أصبحنا نلاحظها في التعبيرات المختلفة سواء عبر موجات الحراك الاجتماعي، ووسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى في المنابر السياسية الرسمية. هذه المشاعر السلبية ليست مفاجئة، إذ إن الأنا العربي الإسلامي، رغم ما يمتلكه من رصيد معرفي، لا بد أن يكون قادرًا على ملاحظة الأحداث التي تدور من حوله ويعبر عن مشاعره. الأمر الذي يشير إلى فقدان العالم العربي لإحساسه بهويته، وأدى ذلك إلى سيطرة نزعات القبائل المتحاربة على مجتمعاته، مما أفقده جامعته المشتركة، مواقفه الموحدة، وهدفه الجماعي. وربما كانت نظرة واحدة إلى حال جامعة الدول العربية كافية لإظهار مدى التدهور الذي وصل إليه الوضع العربي العام، بالرغم من مرور نصف قرن على تأسيسها، إذ أن المشهد العام يدعو إلى الحزن، خاليًا من الفرح. (حسنين، 1999)، ويأتي هذا التدهور الاجتماعي ليعكس أثر التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما هو الحال في العراق، مما أدى إلى إضعاف الهوية الوطنية وتعزيز الانقسامات الداخلية. كما إن تردي جودة التعليم وتراجع البحث العلمي انعكس سلبًا على المجتمعات العربية، حيث أدى ضعف النظام التعليمي إلى تراجع مستوى الكفاءات المحلية، ما زاد من التبعية للخارج في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي. هذا التراجع في البنية التعليمية أدى بدوره إلى خلل في البنية الاجتماعية، حيث تفاقمت الفجوة بين فئات المجتمع، وازداد الإقصاء الاجتماعي نتيجة غياب فرص التطور والتقدم. (الحسين ، 2023)،

وبات من الواضح أن صورة العالم العربي الإسلامي أصبحت محط استهجان ورفض من القوى الغربية المتفوقة، وهو أمر لا يحتاج إلى إثبات، حيث تتكرر مشاهد هذا الرفض بشكل مستمر، وأبرز مثال على ذلك القضية الفلسطينية. كما أن الهجمة الشرسة على الإسلام، الذي يُعتبر مصدر الإلهام المقدس لشعوب المنطقة، تركزت على تشويهه وترذيليه، من خلال إلصاقه بتهم الإرهاب والتخلف، واعتباره عدوًا للحداثة.

وقد سعت بعض القوى المتنفذة، مثل إسرائيل، إلى تغذية الصراعات الطائفية والدينية في المنطقة، وتقديم الدعم لبعض الجماعات المتطرفة مثل تنظيم النصرة في سوريا. هذه الصراعات أصبحت من العوامل الرئيسية التي تعيق تطور أي مجتمع وتقدمه. كما أن ابتعاد العرب عن تعاليم دينهم المثالي، وبالأخص في ما يتعلق بالحداثة والقدرة على بناء بيئة يسودها السلم الاجتماعي، ساهم في تفاقم هذه الأزمة.( Al-Harthi, 2014) نتيجة لهذا الوضع، انتشرت ظاهرة أزمة الثقة بين فئات المجتمع العربي، حيث أصبح هناك شعور عام بعدم الثقة بين الشعوب العربية نفسها، بل وبين الأفراد داخل كل مجتمع. وقد وصف جميل مطر هذه الأزمة قائلاً: "شعوب تعاني أزمات ثقة مستحكمة، أزمة ثقة داخل كل شعب وربما داخل كل فرد، وأزمة ثقة بين الشعوب وبعضها بعضا، وأزمة ثقة في الذات العربية كذات جماعية." هذه الأزمات تعكس حالة من العقاب للذات، حيث لم تعد الشعوب العربية راضية عن موقفها التقليدي، الذي طالما كان محتجًا بسوء تصرف الأنظمة الحاكمة وتحملها مسؤولية الفشل والهزيمة والانهيار".( جميل ،1992)،

**ثانيا- التداعيات الاقتصادية للفوضى الخلاقة على الدول العربية:** من الناحية الاقتصادية، تعاني الدول العربية من فقدان السيطرة على مواردها، حيث تستنزف ثرواتها إما عبر الاستعمار المباشر وغير المباشر أو من خلال هيمنة الشركات العابرة للقارات التي تفرض عقودًا استثمارية غير متكافئة. كما إن الفشل المتكرر للمشاريع التنموية وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة جعل الاقتصادات العربية تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء والسلاح والدواء، بدلاً من إنتاجها محليًا، ما أدى إلى ضعف التنمية الاقتصادية وزيادة العجز التجاري. هذا الوضع الاقتصادي الهش ساهم في تعميق الأزمات الداخلية وأضعف قدرة الدول على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. (الحسين ، 2023)

وقد تجلى هذا الوضع بشكل أكبر بعد أن أصبح الاقتصاد العربي محكومًا بشكل كامل من قبل العالم الغربي، وخاصة الولايات المتحدة. فقد تراجعت فرص التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول العربية، وأصبحت العديد من اقتصاداتها في حالة ضعف شديد، مع تأثيرات سلبية كبيرة من العولمة الاقتصادية. فلم تعد الدول العربية قادرة على مقاومة غزو السلع الأجنبية، مما أدى إلى اندثار العديد من اقتصاداتها التقليدية. ومن

الواضح أن هذا الواقع قد سهل الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العربي بعد احتلال العراق في عام 2003م، حيث أصبح الاقتصاد العربي جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الأمريكي، يخضع تمامًا لتأثيرات هذا الاقتصاد. كما اصبحت بعض الدول العربية تعتمد بالكامل على النظام الرأسمالي، مما أدى إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية، وزيادة ثراء الأغنياء وتدهور أوضاع الفقراء. هذا الوضع أدى إلى تراكم الثروات في أيدي الحكام وعائلاتهم، حيث أصبح الكثير منهم مالكين للشركات الوطنية أو مديرين تنفيذيين للشركات الأجنبية، مما جعل الاقتصاد العربي رهينة مصالح القوى الكبرى. (حسين، 2009)،

## المبحث الثاني -العراق كنموذج للفوضى الخلاقة في المنطقة العربية:

يُعد العراق نموذجًا بارزًا للفوضـــى الخلاقة في المنطقة العربية بعد غزوه في عام 2003م، وهو حدثٌ كان له تأثيرات عميقة على مستوى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. فقد شكّل غزو العراق نقطة تحوّل كبيرة في سياسات المنطقة، إذ كان له دور رئيســي في إعادة تشـكيل الهياكل السـياسـية والاجتماعية في العديد من الدول العربية. هذا الغزو، الذي قادته الولايات المتحدة وحلفاؤها بحجة القضـــاء على أســلحة الدمار الشـامل وإسـقاط النظام العراقي، أدى إلى سـلسـلة من التحولات الجذرية التي لا تزال تُؤثر على العراق والمنطقة بأســـرها حتى يومنا هذا. وإن العراق بعد الغزو أصـــبح ساحة لصـراعات متعددة، حيث ظهرت تحديات أمنية واجتماعية هائلة، منها الصـراع الطائفي والسياسـي بين مختلف القوى الداخلية، والتدخلات الإقليمية والدولية. وإن هذه التحولات، رغم التغيير في النظام الحاكم، لم تُفضِ إلى اسـتقرار سـياسـي، بل عملت على تعزيز حالة من الفوضـــى الســياســية والاقتصـــادية. هذا المبحث يتناول العراق كنموذج للفوضـى الخلاقة في المنطقة العربية، من خلال التركيز على خلفيات وأهداف غزو العراق، ثم التحولات التي شـــهدتها الســاحة الســياســية والاجتماعية بعد الغزو، وأخيرًا التحديات الأمنية والاقتصادية التي لازالت تواجهه في مرحلة ما بعد الفوضى. ويتناول هذا المبحث المطالب التالية:

المطلـب الأول: غزو العراق 2003: خلفيـات وأهـداف والمطلـب الثـاني: التحولات الســـياســـية والاجتماعية في العراق بعد الغزو والمطلب الثالث: التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه العراق بعد الفوضى

**المطلب الأول- غزو العراق 2003م خلفيات وأهداف:**

**أولا- العوامل المؤدية إلى الغزو:**

قبل غزو العراق في عام 2003م، كان الوضع السياسي والإقليمي يشهد العديد من التوترات والتطورات التي نتج عنها بيئة مواتية لهذا الحدث التاريخي. تمثل الخلفيات والعوامل المؤدية إلى الغزو في مجموعة من الظروف الداخلية في العراق، مثل سياسات النظام الحاكم بقيادة صدام حسين، و التوترات الإقليمية التي كانت تحيط بالعراق. كما ساعدت العوامل الدولية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، في تعزيز المواقف الغربية التي كانت ترى في العراق تهديدًا للأمن الإقليمي والدولي. وقد تراكمت هذه العوامل لتساعد على اتخاذ القرار الأمريكي بشن الغزو، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في خريطة الشرق الأوسط وموازين القوى في المنطقة.

**1. الوضع السياسي في العراق:**

قبل غزو العراق في 2003م، كان الوضع السياسي في العراق يشهد تغييرات جذرية بعد تولي صدام حسين الحكم في يوليو 1979م. فقد استقال الرئيس أحمد حسن البكر، ليخلفه صدام حسين، الذي أصبح رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، و أمين عام حزب البعث ورئيس مجلس القيادة. وسرعان ما أصبح صدام حسين شخصية بارزة في الحياة السياسية العراقية، وتمكن من تثبيت سلطاته من خلال القضاء على المعارضة وتركيز السلطات الثلاثة: التنفيذية، التشريعية، والقضائية بيده. هذا التمركز في السلطة جعل من العراق دولة ذات نظام قمعي يعتمد على حكم الحزب الواحد والعشيرة الواحدة والعائلة الواحدة، حيث لعبت الأجهزة الأمنية دورًا كبيرًا في مراقبة كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية. كما كانت حالة الطوارئ المعلنة وعدم وجود دستور دائم توفر له الحرية في التحكم في المؤسسات الحكومية، مما زاد من استبداده وأدى إلى تهميش أي شكل من أشكال المعارضة أو التنوع السياسي في البلاد. هذه السياسات الداخلية شكلت بيئة خصبة للتوترات التي أدت إلى عزل العراق دوليًا، وزادت من صعوبة الوضع السياسي داخليًا وخارجيًا. (نعمان، (2003)،

ومع بداية حرب العراق مع إيران في 1980م، والتي استمرت 8 سنوات، دخل العراق في صراع طويل الأمد أثر بشكل كارثي على الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية في البلاد. هذه الحرب أدت إلى استنزاف كبير للموارد البشرية

والمادية، ودفعت العراق إلى حافة الخروج من قائمة دول العالم الثالث. ومع الدعم الأمريكي والإسرائيلي لصدام حسين خلال الحرب، تمكن العراق من الخروج منتصرًا، ولكنه دفع ثمنًا باهظًا من حيث الاستقرار الداخلي. بعد انتهاء الحرب، كانت البلاد منهكة اقتصاديًا وعسكريًا، مما جعلها عرضة للاضطرابات. وسببا لبدء التدخل الأمريكي على العراق. (ولي الدين، 2009)

**2. التوترات الإقليمية:**

التوترات الإقليمية التي كانت سائدة في الشرق الأوسط قبل غزو العراق في 2003م لعبت دورًا كبيرًا في تهيئة الظروف التي ساعدت على اتخاذ القرار الأمريكي بغزو العراق. كانت هذه التوترات تتراوح بين الصراعات الحدودية مع الجيران، والتهديدات من الأنظمة الإقليمية المجاورة، و الدور الاستراتيجي الذي كان يسعى العراق إلى لعبه في المنطقة.

أحد أبرز التوترات كان مع إيران، حيث كانت الحرب العراقية الإيرانية من أطول الصراعات المتكررة بين حكومتين مسلمتين متنافستين في القرن العشرين. فبحجة الدفاع عن الملاحة في الخليج، سمحت هذه الحرب للقوات الأجنبية بغزو البلاد، مما عرّض الأمن القومي للخطر، وزعزع استقرار منطقة الخليج. (عاطف، 2003)،

وفي سياق الحرب العراقية الإيرانية، طلب العراق مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد قطعت علاقاتها مع بغداد منذ حرب 1967م. وفي عام 1986م، بعث الرئيس الأمريكي ريغان برسالة سرية إلى صدام حسين، طلب فيها من العراق زيادة غاراته الجوية على إيران. هذا الدعم الأمريكي، الذي شمل مساعدات عسكرية واستخباراتية، ساعد العراق على تحسين موقفه في الحرب واستعادة علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وهو ما عزز من مكانة صدام حسين في الساحة الدولية. (عبد الهادي، 2003)،

وكانت لنتائج الحرب العراقية الإيرانية تأثيرات عميقة على العلاقات العربية، حيث أدت إلى تفرقة بين الدول العربية. فقد دعمت دول الخليج، وعلى رأسها الكويت والسعودية، النظام العراقي بشكل كبير، وكذلك مصر والأردن. في المقابل، وقفت سوريا إلى جانب إيران، مما أبرز الانقسام داخل العالم العربي. وكان الهدف من إشراك العراق في الحرب مع إيران هو إضعافه عسكريًا وصناعيًا، و زيادة الفتن

الداخلية. إلا أن الواقع جاء مغايرًا، حيث تنامت قدرات العراق العسكرية، واكتسب خبرات قتالية كبيرة، كما شهدت الصناعة التكنولوجية في العراق تطورًا ملحوظًا خلال الحرب. (مجيد، 2010)

أما مع الكويت، فقد كانت هناك توترات متزايدة بسبب النزاع على الحدود والإمدادات النفطية. في عام 1990م، قام صدام حسين بغزو الكويت، مما أدى إلى تدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، والتي انتهت بهزيمة العراق وفرض عقوبات اقتصادية شديدة عليه من قبل الأمم المتحدة. هذه العقوبات كانت لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد العراقي، وأدت إلى المزيد من العزلة على الساحة الدولية. (رحيمة، 2015)

إن هذه التوترات الإقليمية جعلت العراق في حالة دائمة من الاستنفار العسكري والسياسي، وجعلته في قلب لعبة القوى الإقليمية والدولية، وهو ما انتج عنه تدهور العلاقات مع العديد من الدول المجاورة. كما ساعدت في تكوين بيئة مواتية لغزو العراق في 2003م، حيث كانت المنطقة تشهد حالة من الاضطراب والقلق على الأمن الإقليمي.

**3. التهديد المزعوم لأسلحة الدمار الشامل:**

كان أحد المبررات الرئيسية التي استخدمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لغزو العراق في 2003م. حيث زعمت الإدارة الأمريكية بقيادة (جورج بوش) أن العراق كان يمتلك أسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأنه كان يسعى لتطوير أسلحة نووية. هذه المزاعم استندت إلى تقارير استخباراتية لم تكن واضحة تمامًا، وأثارت جدلاً واسعًا بشأن صحتها. وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن وجود هذه الأسلحة في يد نظام صدام حسين يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي والدولي، وخاصة بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001م. كما ربطت واشنطن بين صدام حسين وتنظيمات إرهابية مثل القاعدة، رغم أن الأدلة التي تدعم هذا الرابط كانت ضعيفة. في إطار هذا التهديد المزعوم، فرضت الأمم المتحدة على العراق سلسلة من العقوبات والقرارات التي طالبت بعودة المفتشين الدوليين للتحقق من أسلحة الدمار الشامل. (حامد عطية)

لكن سرعان ما تم سحب مشروع القرار الذي كان يهدف إلى اتخاذ إجراءات ضد العراق، بعدما شعرت الولايات المتحدة بأنها لن تتمكن من الحصول على موافقة تسعة أعضاء دائمين وغير دائمين في مجلس الأمن. حيث فشل الرئيس الأمريكي في إقناع الدول الأعضاء غير الدائمين في المجلس بمساندة القرار، مما أجبره على التراجع. كما استمرت الولايات المتحدة في تأكيد أن نظام صدام حسين لم يتخلَّ عن برنامجه للأسلحة النووية، مستشهدة بحجج مثل احتفاظ العراق بعدد كبير من العلماء المتخصصين في المجال النووي، و وثائق البرنامج النووي وجزء من البنية التحتية للصناعات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تدعم تجديد وتنشيط برنامج الأسلحة النووية في المستقبل. (عبد العظيم، 2004)

**4. التوجهات الاستراتيجية الأمريكية:**

كانت عاملاً مهماً في دفع الولايات المتحدة نحو غزو العراق. هجمات 11 سبتمبر 2001م حيث كانت بمثابة فرصة ثمينة بالنسبة للإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، التي شملت تعزيز نفوذها في المنطقة العربية وربط صدام حسين بالإرهاب. إذ كانت التصريحات الأمريكية، خاصة من قبل الرئيس جورج بوش، تركز على وجود علاقة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، رغم أن الأدلة على هذا الرابط كانت ضئيلة أو غير موثوقة. (محمد ، 2003)، وتسببت هذه الهجمات في تغييرات كبيرة في العقيدة الأمنية والعسكرية الأمريكية، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وقد فرضت واشنطن أجندة جديدة، تُعنى بمحاسبة الدول التي تُتهم برعاية الإرهاب أو التي تُعتبر تهديدات للأمن الدولي. وكان العراق، ضمن هذا التوجه. (إسماعيل ،2009)،

**ثانيا: الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للغزو الأمريكي للعراق:**

كانت أهداف الغزو الأمريكي للعراق متعددة ومرتبة وفق أولويات سياسية وعسكرية واقتصادية. فمن الناحية الاستراتيجية، تمثلت الأهداف المعلنة في إنهاء نظام الرئيس صدام حسين، والتأكد من مكان تخزين أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها. كما سعت الولايات المتحدة إلى البحث عن الإرهابيين الذين قد يكونون قد لجأوا إلى العراق، والقبض عليهم وطردهم من البلاد. ومن الأهداف الأخرى جمع المعلومات الاستخبارية المتعلقة بشبكات الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل المحظورة، وكذلك إنهاء

العقوبات الدولية المفروضة على العراق، وتقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين العراقيين والمشردين جراء الحرب. (أحمد ، 2014)

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت حماية حقول النفط العراقية وحماية الثروات الطبيعية للشعب العراقي جزءًا من الأهداف الاستراتيجية للغزو. وكانت الولايات المتحدة تسعى لضمان أن هذه الثروات ستكون تحت سيطرة موثوقة لضمان تدفق النفط، وهو أمر حيوي للاقتصاد الأمريكي والعالمي. كما كانت أمريكا تسعى إلى مساعدة العراق في الانتقال إلى حكومة ذاتية ديمقراطية، وهو يهدف إلى تغيير البنية السياسية في المنطقة بما يتماشى مع الرؤية الأمريكية لنظام عالمي جديد. (أحمد ،2014)،

و في حين أن الأهداف المعلنة للغزو الأمريكي للعراق تمحورت حول القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب، كانت هناك أهداف غير معلنة تتعلق بالسيطرة على موارد الطاقة، وبالأخص النفط. إذ يُعتقد أن جزءًا كبيرًا من الدوافع وراء الحرب كان التحكم في احتياطيات النفط الضخمة التي يمتلكها العراق، أحد أكبر منتجي النفط في العالم. (تليدج، 2006)،

لذلك، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن أهداف الحرب على العراق بما يتناسب مع المبررات التي طرحتها، مثل القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب. لكن الأهداف الحقيقية للغزو كانت مغايرة؛ حيث تمثل الهدف الأول في احتلال العراق وإسقاط النظام السياسي القائم آنذاك، مما مهد الطريق للسيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة. كما كان الهدف الثاني هو خلق تغيير جيوسياسي يسمح للولايات المتحدة بتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، مع القضاء على أي تهديدات محتملة لمصالحها النفطية. من جانب آخر، كانت الولايات المتحدة تسعى لمواجهة القوى الصاعدة مثل روسيا والصين، بحيث تبقى هي القوة المهيمنة في المنطقة.

**المطلب الثاني ـ التحولات السياسية والاجتماعية في العراق بعد الغزو:**

**أولا: التحولات السياسية تفكك النظام وبداية الانقسامات الطائفية:**

بعد غزو العراق عام 2003م، بدأ تحول سياسي عميق في بنية النظام العراقي، حيث تم إسقاط نظام صدام حسين بسرعة، وهو ما أحدث فراغًا هائلًا في السلطة. هذا الفراغ السياسي كان له تبعات كبيرة على الحياة السياسية في البلاد، إذ كانت المرحلة الأولى

هي إعادة تشكيل مؤسسات الدولة. كما تم اتخاذ قرارات هامة مثل حل الجيش العراقي، والذي أدى إلى فقدان الدولة لأداة أساسية كانت ضرورية للحفاظ على الاستقرار الداخلي، وهو ما فاقم من حالة الفوضى في البلاد. (احمد ، 2004)

وبعد سقوط النظام، قامت القوات الأمريكية بتشكيل "مجلس الحكم الانتقالي" في صيف 2003م، والذي كان يضم ممثلين عن مختلف المكونات السياسية والطائفية العراقية. وكان الهدف من هذا المجلس هو تمهيد الطريق نحو تأسيس حكومة ديمقراطية تمثل جميع أطياف الشعب العراقي، إلا أن هذا التوجه لم يكن سهلًا نظرًا لتعدد الطوائف والمكونات السياسية في العراق، والتي كانت في كثير من الأحيان في صراع مفتوح. كما عمد مجلس الحكم الانتقالي وإدارة الاحتلال بقيادة (بريمر) إلى اجتثاث حزب البعث من المجتمع العراقي، حيث قرروا إلغاء الحزب وإبعاد قيادته عن السلطة، وهو ما ساعد على تعميق الانقسامات الطائفية وتعقيد عملية الانتقال السياسي. (عبد الحسين ،2007)

كما قسم بول (بريمر) المجتمع العراقي إلى طوائف واثنيات، حيث تم تحديد 13 مقعدًا للشيعة، و5 مقاعد للسنة، و5 مقاعد للأكراد، ومقعد واحد للتركمان، ومقعد واحد للكلدان والأشوريين. هذا التقسيم أتاح فرصًا لكل طائفة واثنية لتتمثل في المجلس الانتقالي، لكنه في الوقت نفسه دعم الانقسامات الطائفية والاثنية في المجتمع العراقي. ومع هذه التحولات، برزت دعوات طائفية واثنية جديدة تدعو إلى حكم ذاتي. (عبد الحسين ،2007)، كما ظهرت المنافسة على الحكم بين الشيعة والسنة من خلال الاستقطاب الطائفي والعشائري. هذا المناخ دفع إلى ظهور أحزاب ذات نزاعات طائفية واثنية، مثل حكومة الجعفري والمالكي، التي كانت تعكس هذه الانقسامات وتعزز من الصراعات داخل المجتمع العراقي.

**ثانيا ـ التحولات الاجتماعية والثقافية بعد غزو العراق تدمير الهوية والتراث:**

في عام 2003م، حين سقطت بغداد في يد الغزاة الأمريكيين، استعادت الذاكرة مشهد سقوطها الأول عام 1258م على يد جيش المغول بقيادة هولاكو، الذي دمر عاصمة الرشيد وأحرق مكتبة بيت الحكمة بما تحتويه من كتب ثمينة. وبعد الغزو الأمريكي، تعرضت المتاحف والمراكز الثقافية في العراق لدمار شامل، حيث تم نهب واستباحة متاحف بغداد، الموصل، كركوك، والبصرة، إضافة إلى تدمير جامعاتها ومعالمها

الحضـــارية التي تمتد عبر خمســـة آلاف عام. كما أشـــار أحد خبراء الآثار إلى أن المتاحف العراقية تعرضـت لثلاثة أنواع من السـرقات: التخريب العشـوائي، السـرقات الفردية، والســـرقات التي تمت بتكليف من عصـــابات إجرامية مدفوعة بدوافع دينية وتحريض ســـياســـي. من أبرز هذه العمليات الهجوم الذي نفذه حوالي 200 مســـلح مدججين بالأسلحة الرشاشة على مدينة نمرود الأثرية ومتحفها في نينوى شمال بغداد، حيث تم نهب محتوياتها( العاصـي،2010). وكانت الهدف الرئيسـي للولايات المتحدة الأمريكية من هذه الأعمال هو محو الحضـارة العراقية وإفراغ خزينة العراق الثقافية، من خلال تنفيذ أكبر عمليات نهب وتخريب منظمة ضـــد التراث العراقي. جراء الأوضـــاع اللاإنســـانية التي تعرض لها الشـــعب العراقي نتيجة الغزو الأمريكي عام 2003م، هاجر من العراق نحو 4.2 مليون شـــخص، منهم 2.2 مليون نزحوا إلى مناطق داخل العراق بحثًا عن الأمان، بينما فر 2 مليون آخرين إلى دول الجوار مثل ســوريا والأردن، و عدد من الدول العربية مثل مصــر ولبنان. كما ســعى العديد من العراقيين إلى اللجوء في دول غربية مثل كندا، أسـتراليا، السـويد، وأمريكا، حيث بلغ عددهم حوالي 4575 شـــخصًـــا. وفي ظل هذه الظروف الصـــعبة، تعرض الشـــعب العراقي لانتهاكات حقوقية جســيمة، بما في ذلك الاعتقالات العشـــوائية والتعذيب في السجون. كما تم الاعتداء على الأبناء والأمهات أمام أطفالهم، مما أدى إلى تفاقم معاناة الأسر العراقية. كما صـرح سـكرتير عام جمعية رعاية الطفل العراقي، السـيد حسـين جمعة، بأن 100 طفل عراقي تعرضوا للتعذيب والاغتصاب، ما يبرز حجم الانتهاكات الإنسانية التي شهدها العراق في تلك الفترة. (حمدي، 2010)

**المطلب الثالث التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه العراق بعد الفوضى:**

**أولا- التحديات الأمنية في العراق بعد سقوط النظام 2003م:**

بعد سـقوط النظام العراقي، تفاقمت الأوضـاع الأمنية بشـكل متسـارع، حيث شـهدت البلاد موجات متتالية من العنف والتمرد. مع غياب حكومة مركزية قوية، أصـــبح العديد من المناطق تحت سيطرة الميليشيات والجماعات المسلحة التي بدأت تنشط في مختلف أنحاء العراق، ســواء كانت جماعات ســنية أو شــيعية أو حتى إقليمية. وقام العديد من المقاتلين المحليين والمقاتلين الأجانب بالانضـمام إلى الجماعات المسـلحة،

ما ســـاعد على تقوية هذه الجماعات وزيادة قوتها في مواجهة القوات الأمريكية والعراقية.

و من العوامل التي نتج عنها تفشـــي الأوضـــاع الأمنية الســـيئة في العراق كان حل الجيش العراقي، الذي كان يشكل أحد الأعمدة الأساسية للأمن في البلاد. بعد سقوط النظام، قامت القوات الأمريكية بحل الجيش العراقي، ما أدى إلى فقدان الحكومة العراقية أهم أداة أمنية كانت تضمن الاستقرار في البلاد. هذا القرار كان له تداعيات خطيرة، حيث خلق فراغًا أمنيًا كبيرًا، ودفع الكثير من الجنود السابقين إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في العراق. (علي ،2017)

كما تعرض الأمن في العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003م إلى تهديدات خطيرة، حيث تم هدم مرتكزات الأمن الوطني العراقي وتدمير البنية التحتية للدولة. كما أدى تشـــكيل حكومة جديدة بنظام فيدرالي لا مركزي إلى صـــراع بين المكونات العراقية على الســـلطة والثروة، مما فاقم التمزق الوطني. وكانت الاســـتراتيجية الأمريكية من أبرز أسباب انهيار الدولة العراقية، حيث خلفت بيئة سياسية وأمنية مضطربة في أخطر منطقة. كما فشـــلت الســـلطة الأمريكية في بناء حكومة قوية ومســـتقرة، بينما اســـتمرت البلاد في معاناة من الدمار الذي أصـــاب مؤســـساتها، مما أدى إلى تدهور الأمن وعدم الحفاظ على الوحدة الوطنية. (محمد، 2010)،

**ثانيا ـ التحديات الاقتصادية: تدهور البنية التحتية واستغلال الموارد النفطية:**

بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003م، واجه الاقتصـــاد العراقي تحديات كبيرة نتج عنها تدهور البنية التحتية وزيادة الأزمات المالية. وتم تدمير العديد من المنشـــآت الحيوية، بما في ذلك المرافق العامة، والنفط، والكهرباء، والمياه، مما أدى إلى تفاقم الأوضـــاع الاقتصـــادية. كما فقدت الحكومة العراقية القدرة على توفير الخدمات الأســـاســـية للمواطنين بســـبب ضـــعف النظام الإداري وغياب الأمن في العديد من المناطق. كما ارتفعت مستويات البطالة بشكل كبير نتيجة لتدمير الصناعات المحلية وتعطيل العديد من المشاريع الاقتصادية، ما أضاف عبئًا ثقيلًا على المواطنين. كما تعرضت القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة للدمار، مما زاد من تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصـــادية. ويؤكد الغزو الأمريكي للعراق أن هناك برامج وخطط اســـتراتيجية اقتصـــادية كانت بالدرجة الأولى هدفًا للتيارات اليمينية المتطرفة في

الإدارة الأمريكية والشـــركات الاحتكارية. فبمجرد الســيطرة على العراق وإســقاط نظامه، استولت القوات العسكرية الأمريكية على جميع آبار النفط في البلاد، بدءًا من أم قصـر والفاو وجنوب البصـرة وصـولاً إلى كركوك والموصـل شـمالًا. وتم تأمين حراســتها بشــكل دقيق، بينما ســمحت القوات الأمريكية بعمليات نهب وســرقة في مختلف الوزارات والمنشآت الحكومية في العاصمة بغداد، ما عدا وزارة النفط. ويعد هذا الاســتحواذ على موارد العراق النفطية كان جزءًا من الاســتراتيجية الاقتصــادية التي سعت إلى تأمين السيطرة على أكبر احتياطي نفطي في العالم، الأمر الذي انعكس على تدهور الاقتصـــاد العراقي وزيادة الاعتماد على الشـــركات الأجنبية في عملية إعادة البناء والتطوير. (احمد ، 2004)،

كما قامت القوات الأمريكية بإغلاق العديد من المصــانع والمعامل والورشــات، حيث بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي تم توقيفها عن العمل 90%،( مليكة ، 2009) مما تسـبب بشـكل كبير في تدهور الاقتصـاد العراقي. وطبقًا لقرار مجلس الأمن 1483 الصادر في 22 مايو 2003م، الذي تضمن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، يتبين لنا بوضوح كيف استغلّت الولايات المتحدة سيطرتها على ثروة العراق النفطية واحتكرت عملية إعادة الإعمار. هذا القرار لم يتضـــمن أي تحديد لمدة انتهاء الغزو، مما يبرز نية الولايات المتحدة في الحفاظ على نفوذها السياسـي والاقتصـادي في العراق لفترة طويلة. وتسـبب هذا الوضـع في مزيد من المعاناة للشـعب العراقي، حيث انخفضـــت القدرة الإنتاجية بشـــكل كبير، في وقت كان من المفترض أن يتم فيه بناء الاقتصاد الوطني من جديد. (احمد ، 2004)،

**المبحث الثالث ـ التداعيات الإقليمية والدولية للفوضى الخلاقة في العراق :**

يُعدّ مفهوم "الفوضـــى الخلاقة" من المصـــطلحات التي ارتبطت بالتغيرات الســياســية الكبيرة في الشـــرق الأوســـط، وخاصـــة في العراق، بعد احتلاله في عام 2003م. فقد تبعت هذه الفوضـــى أحداثًا جســـامًا أثرت على الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية للدولة العراقية، كما ســاعدت على إعادة تشــكيل المنطقة بطريقة غير مســبوقة. هذا المبحث يســـعى إلى تحليل التداعيات الإقليمية والدولية الناجمة عن هذه الفوضـــى، من خلال تناول ثلاث مطالب رئيسة.

سيتم استعراض انعكاسات الفوضى الخلاقة على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تسببت الأزمات المتتالية في العراق في زعزعة الاستقرار الإقليمي وظهور تنظيمات مسلحة وأيديولوجيات متطرفة استهدفت دول الجوارو سيتم دراسة تأثير هذه الفوضى على العلاقات الدولية للعراق، بما في ذلك تأثيرات التدخلات الخارجية والعلاقات مع القوى الإقليمية والدولية. كما سيُبحث دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل العراق والمنطقة، وذلك من خلال مواقفها السياسية والاقتصادية وتدخلاتها العسكرية التي ساعدت على تشكيل الواقع الجيوسياسي للمنطقة في الأعوام التالية للاحتلال.

**المطلب الأول:** انعكاسات الفوضى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

**المطلب الثاني:** تأثير الفوضى على العلاقات الدولية للعراق

**المطلب الثالث:** دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل العراق والمنطقة

**لمطلب الأول :**

**ـ انعكاسات الفوضى على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط :**

**أولا ـ التغيرات الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق :**

بدأت التحولات الرئيسية في معالم الشرق الأوسط بشكل فعلي مع غزو العراق عام 2003، وهو ما وصفه كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي في إدارة بوش الابن، بـ "البيئة الاستراتيجية الجديدة" أو "الزلزال الإقليمي" الذي أحدث تغييراً عميقاً في المعالم السياسية للمنطقة. نتيجة لنجاح احتلال العراق، قد تدفع الولايات المتحدة إلى تنفيذ تغييرات في المنطقة وفقاً لعدة أهداف: أولاً، منح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة لتعديل مواقفها أو القضاء عليها بالكامل؛ ثانياً، السعي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط مع الحفاظ على استقرار الأنظمة القائمة؛ ثالثاً، السعي لإحداث تغييرات في أنظمة الحكم والتوجهات الإقليمية في المنطقة. ومع ذلك، إذا تعارض تطبيق الديمقراطية مع الحكومات المؤيدة للولايات المتحدة، سيكون الخيار الأفضل بالنسبة لها هو الحفاظ على الحكومات الموالية، بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية. (أبو عائشة،2018).

كما يتم تبني الديمقراطية كأداة ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تُعد حقوق الإنسان والديمقراطية أحد المعايير البرجماتية التي تعززها الولايات المتحدة بما

يتوافق مع مصـــالحها. فهي لا تتردد في التضـــحية بتلك الحقوق إذا تعارضـــت مع مصالحها السياسية والاقتصادية، مما يجعل حقوق الإنسان أداة لخدمة أهدافها السياسية ولتعزيز هيمنتها في المنطقة. (ناير،1998)،

و عززت الولايات المتحدة قدراتها العســكرية بشــكل كبير بدلاً من خفض نفقاتها العســكرية، رغم هدفها المعلن في بناء نظام عالمي جديد قائم على المســاواة والعدالة وسيادة القانون. سعت جاهدة لتحقيق التفوق العسكري على جميع القوى، سواء كانت حلفاء أو خصوم، لتثبيت هذه الهيمنة. خلال إدارة بوش الابن، شهد الإنفاق العسكري زيادة كبيرة من 232 مليار دولار في عهد الرئيس كلينتون إلى 352 مليار دولار في عام 2002م، ثم إلى 400 مليار دولار في عام 2003م، مما يعكس هذه الهيمنة. وتمثل الولايات المتحدة نصف الإنفاق العسكري العالمي، حيث تفوق ميزانيتها العسكرية على مجموع ما تنفقه جميع دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا. (مصطفى، (2003)، و بفضل إنفاقها العسكري الهائل، تمتلك الولايات المتحدة أضخم حاملات طائرات، وتتمتع بالقدرة على نقل جنودها ومعداتها العسكرية ونشرها فوق محيطات وبحار العالم. في عام 1972م، وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد الســوفيتي السابق معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM)، التي انسحبت منها الولايات المتحدة. واعترضت روسيا على الانسحاب الأمريكي من المعاهدة، معتبرةً إياها حجر الزاوية في التوازن الاســتراتيجي العالمي. وأعلنت الولايات المتحدة أنه سيُسمح لها بإنشاء أنظمة دفاع مضادة للصواريخ، وأن انسحابها سيدخل حيز التنفيذ في يونيو 2002. (مصطفى، 2003)،

وفشــلت المحاولات الروســية لإنقاذ معاهدة (I.B.M) وقبلت بإلغاء المعاهدة، وتم التوافق على توقيع معاهدة نزع الأسلحة الاستراتيجية وتقليص الترسانة النووية بين البلدين في مايو 2002م خلال قمة موســكو بين بوش وبوتين. يعد برنامج الردع الصــاروخي من أبرز وســائل الهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشــرين، مما يضــمن لها التفوق الاســتراتيجي والهيمنة الأحادية. عززت الولايات المتحدة نفوذها بالحرب على أفغانســتان 2001، مما منحها قواعد عســكرية في أفغانســتان وآســيا الوســطى والقوقاز، تحت غطاء محاربة الإرهاب. هذا التواجد الأمريكي ســاعدها في

السيطرة على النفط والغاز، ومحاصرة دول مثل إيران، ومواجهة الصين، وكذلك تحدي الخصم الروسي، وزيّنه احتلال العراق عام 2003م. (مصطفى، 2003)

أدت الحرب الأمريكية على الإرهاب إلى تحول كبير في مفهوم الإرهاب لدى الإدارات الأمريكية، حيث ازداد الارتباط بين هذا المفهوم والثقافة العربية الإسلامية مع مرور الوقت. لعب اللوبي الصهيوني "إيباك(AIPAC) " وهي اختصار للجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة دوراً مهماً في تعزيز هذا الارتباط، حيث استغل دور تنظيم القاعدة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م ليُعزز الصورة النمطية السلبية السائدة في العقل الأمريكي عن العرب والمسلمين. (عبد العزيز ، 2008)

ودخلت الدول العربية والإسلامية مرحلة جديدة في محاولتها لنفي التهم الموجهة إليها، حيث سعت إلى تعزيز التقارب مع الولايات المتحدة في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وانضمت معظم الدول العربية والإسلامية، بما فيها إيران وباكستان، إلى هذا التحالف. عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما تعرض النظام الإقليمي العربي لمزيد من الضغط والاختراق، رغم التصريحات الرسمية التي أصدرتها العواصم العربية والتي أدانت الهجمات الإرهابية واعتبرتها أعمالاً إجرامية. أكدت هذه التصريحات جميعها على رفض الإرهاب بكافة أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة الذي تمارسه "إسرائيل"، ودعت إلى تكاتف جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه. كما تضمنت ردود الفعل العربية رفض محاولات ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين أو ربطه بالدين الإسلامي، ورفض الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، داعية إلى وضع معايير وضوابط لمكافحة الإرهاب من خلال مؤتمر دولي يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة وغطاء الشرعية الدولية. (توفيق ، 2003)

**ثانيا ـ التداعيات الاستراتيجية والأمنية للاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط :**

أدى احتلال العراق إلى حدوث تحول استراتيجي وأمني كبير في المنطقة، إذ نتج عن هذا الاحتلال تداخلات معقدة أثرت بشكل مباشر على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. حيث ترافق الاحتلال الأمريكي مع حرب إسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية التي كانت تنظّم العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وفتح الباب لإعادة احتلال فلسطين بالكامل. هذا الوضع الأمني الجديد

شـــكّل تحديات كبيرة لدول الجوار مثل ســـوريا، التي وجدت نفســـها محاطة بالقوات الأمريكية في العراق، والقوات الإســـرائيلية في فلســـطين والجولان، و وجود القوات الإســـرائيلية في جنوب لبنان. هذا الواقع طرح على ســـوريا تهديدات غير مســـبوقة، خاصـة في ظل الطلبات الأمريكية التي سعت إلى تغيير دورها الإقليمي وجعلها جزءًا من النظام الأمني الجديد الذي تديره الولايات المتحدة في المنطقة. كما تأثرت الدول الخليجية الموالية للولايات المتحدة، مثل الكويت والأردن والسعودية، بشكل كبير بهذا التحول الأمني. فالكويت، على سبيل المثال، أصبحت جارة مباشرة للقوات الأمريكية المنخرطة في الصـــراع العراقي، مما فرض عليها تبني ســـياســـات تتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة ما تسمّيه واشنطن "الإرهاب". أما الأردن، فقد أصبح مهددًا من خلال السياسة الإسرائيلية التوسعية التي تسعى لابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، وكذلك من خلال التهديدات الخاصة بتحويله إلى "وطن بديل" للفلسطينيين. وفي الســعودية، كانت التحديات تتعلق بمصــير النظام الملكي، الذي أصــبح مهددًا من قبل ســـيناريوهات متعددة، بما في ذلك مخطط يهدف إلى عودة الهاشـــميين إلى نجد، وتفكيك المملكة بحيث يتم فصـل القسـم الشـرقي الغني بالنفط عن باقي أجزاء المملكة. (ميشيل،2004).

كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق ايضـــا إلى تحولات اســـتراتيجية وأمنية كبيرة في المنطقة، حيث أصـــبح احتمال تفكيك الدولة العراقية أو بناءها كدولة ضـــعيفة تحت سـيطرة كيانات مسـتقلة تهدد اسـتقرار دول الجوار مثل تركيا وإيران وسـوريا، وكذلك الكويت والســـعودية. وتصـــاعد الفوضـــى الداخلية في العراق، بما في ذلك الاقتتال والتطهير العرقي، يهدد المنطقة بالانزلاق إلى دوامة من العنف والصـــراعات التي قد تجبر الدول الإقليمية على التدخل. وفي ظل النفوذ الإســـرائيلي القوي في الولايات المتحدة، تزايدت المخاطر الأمنية التي تهدد استقرار المنطقة بالكامل، مما يجعلها تواجه تحديات استراتيجية يصعب السيطرة عليها. (المرجع السابق)

**المطلب الثاني ـ تأثير الفوضى على العلاقات الدولية للعراق:**

**أولا ـ التدخلات الإقليمية والدولية في العراق نتيجة الفوضى الداخلية :**

التدخلات الإقليمية والدولية في العراق نتيجة الفوضـــى الداخلية تعد من أبرز الســمات التي شـــكلت علاقات العراق مع الدول الأخرى بعد عام 2003م. فالفوضـــى الأمنية

والسياسية التي نشأت في أعقاب الغزو الأمريكي وأدت إلى انهيار النظام العراقي، خلقت فراغًا سياسيًا وعسكريًا سمح للعديد من القوى الإقليمية والدولية بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، ما كان له تأثيرات عميقة على العلاقات الدولية للبلاد. فبعد سقوط النظام السابق في العراق، ازداد نشاط إيران ونفوذها بشكل ملحوظ، حيث أصبح لها دور بارز في مركز القرار العسكري والحكومي. تمثل هذا الدور في دعم الحركات والمنظمات التي تديرها في العراق، ما أتاح لها فرصة ذهبية لدفع عناصر استخبارات إيرانية إلى المؤسسات العسكرية والأمنية والتعليمية والسياسية في الدولة، وتعيينهم في المناصب الحساسة. هذا التحول جعل إيران تتحول من لاعب ثانوي في مجريات الأحداث العراقية خلال فترة حكم صدام حسين إلى لاعب رئيسي في العراق بعد سنوات الاحتلال. وكان من بين أبرز تجليات هذا النفوذ الإيراني دعمها للميليشيات الشيعية مثل "الحشد الشعبي"، وهو جزء من سياستها لتوسيع نفوذها في المنطقة. هذا التدخل الإيراني أثار قلق بعض الدول العربية مثل السعودية، التي رأت فيه تهديدًا لاستقرار المنطقة، مما أسفر عن انقسام إقليمي حاد بين الدول الداعمة للهيمنة الإيرانية والدول الرافضة لها. (طلعت ، 2000)،

وكان لتركيا دور بارز ايضا. إذ أن تركيا تتعامل مع ملفين حيويين يمسان جوهر أمنها القومي، وهما الملف الكردي ومدينة كركوك. فمن جهة، يشكل وجود نسبة كبيرة من الأكراد في تركيا، و المطالب المستمرة للأكراد في العراق بالاستقلال، خلفية للتدخل العسكري التركي في شمال العراق. بعد سقوط النظام العراقي، أصبح الفيدرالية في العراق تمنح الأكراد فرصة قوية للمطالبة بدولة مستقلة، وهو ما يعزز من قلق تركيا. و قضية كركوك ذات الأغلبية التركمانية تعرضت منذ الاحتلال الأمريكي لعملية تغيير ديمغرافي لصالح الأكراد، مما زاد من تعقيد العلاقات الإقليمية. لذلك كان لتدخلات تركيا في شمال العراق تأثير كبير على العلاقات الدولية للعراق، إذ رأت تركيا أن وجود حزب العمال الكردستاني في المناطق الشمالية يمثل تهديدًا لأمنها القومي، ما دفعها لتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد المتمردين الأكراد. هذه العمليات العسكرية أسهمت في توترات مع الحكومة العراقية التي طالبت بوقف التدخلات التركية في أراضيها. (عبد الكريم ، 2010)،

**ثانيا ـ تداعيات الفوضى على الاقتصاد العراقي والعلاقات التجارية الدولية :**

بعد عام 2003م، شهد العراق سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية التي أسفرت عن زيادة كبيرة في الخسائر البشرية، وكان سببها الرئيس هو الحرب التي اندلعت في ذلك العام. هذه الأحداث ألقت بظلالها على البيئة الاستثمارية في البلاد، حيث أثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أدت إلى مغادرة العديد من رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. كما تعرض العديد من رجال الأعمال والتجار للاختطاف والقتل والابتزاز، مما دفع الكثير منهم إلى مغادرة البلاد. كما شهد العراق صراعات طائفية خلال عامي 2006م و2007م، ما أسفر عن تدمير واسع في البنية التحتية وتهجير قسري للعديد من المواطنين. هذه الظروف أدت إلى تصنيف العراق ضمن الدول ذات المخاطر السياسية المرتفعة على المؤشر المركب للمخاطر القطرية، الذي يقيم المخاطر المتعلقة بالاستثمار. ( واشي، 2017)

وقد تسبب الانهيار الأمني والسياسي في تدمير البنية التحتية وإضعاف المؤسسات الحكومية، مما انعكس سلبًا على العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. ومع تدهور الوضع الأمني، أصبح العراق غير قادر على توفير بيئة استثمارية مستقرة، ما جعل العديد من الشركات والمستثمرين يترددون في دخول السوق العراقية خوفًا من الأوضاع المتقلبة. كما نتج عن تدمير البنية التحتية، لا سيما في قطاع النفط، من خلال عمليات السرقة والتخريب للحقول النفطية، عن تقليص قدرة العراق على تصدير النفط بشكل فعّال، ما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة، التي تعد المصدر الأساسي لاقتصاده. كما تضاف هذه الظاهرة إلى تداعيات الأوضاع السياسية والأمنية المتردية التي كانت قد عملت على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق، حيث إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي كان له تأثير بالغ على البيئة الإدارية. فظاهرة الفساد الإداري والمالي تفشت بشكل كبير في البلاد، مما نتج عنه زيادة تدهور الأوضاع السياسية وتفاقم الأزمات الاقتصادية. ومع استمرارية هذه الظاهرة، تراجع العراق إلى أسفل قائمة مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليُصنف من بين أكثر البلدان فسادًا على مستوى العالم، مع التوقعات باستمرار هذا الوضع لفترة طويلة. هذه البيئة المليئة بالفساد تقوض فرص التنمية الاقتصادية والاستثمار، كما تؤثر سلبًا على شرعية

النظام السياسي القائم في العراق، مما يزيد من عزلة العراق على الصعيدين الداخلي والدولي. (أحمد، 2013)،

ويعد وجود مؤسسات قوية وفاعلة يعد من العوامل الأساسية التي تساعد على تطوير اقتصاد السوق، حيث تعكس هذه المؤسسات قوة وكفاءة الدولة، وتحدد فلسفة النظام السياسي القائم. كما تعد هذه المؤسسات عاملاً جذابًا للشركات والاستثمارات الخاصة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي. لكن العراق يعاني من افتقار كبير لمثل هذه المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق، فضلاً عن التناقضات التي تواجهه في تحديد الفلسفة والقواعد اللازمة لبناء هذا النظام. هذا الافتقار إلى المؤسسات المؤسسية المؤثرة يعوق تحقيق استقرار اقتصادي مستدام، ويؤثر سلبًا على العلاقات التجارية الدولية للعراق. فغياب بيئة استثمارية مستقرة وموثوقة يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية ويعزل العراق عن الأسواق العالمية، مما يعمق من أزماته الاقتصادية ويقلل من فرصه في تحقيق النمو والتكامل في الاقتصاد العالمي. (عمر، 2013)،

**المطلب الثالث ـ دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل العراق والمنطقة :**

لعبت القوى الكبرى دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل العراق والمنطقة بعد الغزو الأمريكي عام 2003م، حيث لم يقتصر تأثيرها على الإطاحة بالنظام السياسي القائم، بل امتد ليشمل إعادة هيكلة المؤسسات العراقية، وصياغة التحالفات الإقليمية، وإعادة توزيع النفوذ في الشرق الأوسط.

**أولًا ـ الدور الأمريكي في إعادة تشكيل العراق :**

كان للولايات المتحدة دور رئيسي في إعادة تشكيل العراق والمنطقة، خاصة بعد غزو العراق عام 2003م، حيث أدى إسقاط نظام صدام حسين إلى تغييرات جوهرية في هيكل الدولة العراقية والتوازنات الإقليمية. فقد اعتمدت واشنطن على استراتيجية سياسية وأمنية تهدف إلى إعادة بناء النظام العراقي وفق رؤية تقوم على الديمقراطية والتعددية، لكنها في الوقت ذاته أفرزت تحديات كبيرة مثل تصاعد الطائفية، وضعف مؤسسات الدولة، وظهور التنظيمات المسلحة المتطرفة. وكون (بول بريمر) أعلى مسؤول مدني يمثل الاحتلال الأمريكي في العراق، فقد تولّى حكم البلاد عبر المراسيم التي أعادت تشكيل البنية السياسية والإدارية للدولة العراقية. ومن أولى قراراته التي أثّرت بعمق على مستقبل العراق، قرار حل حزب البعث العراقي، و تفكيك الجيش

العراقي وتسريح جنوده، مما أدى إلى زوال أهم معالم السيادة الوطنية. وقد ارتبطت هذه الخطوات بمحاولة لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق رؤية أمريكية تستند إلى تجارب سابقة، مثل اجتثاث النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن اجتثاث البعثية لم يقتصر على حل الحزب، بل امتد ليشمل تفكيك مؤسسات حيوية مثل وزارات الدفاع والإعلام والأجهزة الأمنية والمخابراتية، فضلاً عن إلغاء وحدات الجيش والحرس الجمهوري، ما أدى إلى فراغ أمني وسياسي تسبب في اضطراب الوضع الداخلي، وأعاد تشكيل العراق بطريقة أحدثت تغييرات جذرية في توازناته السياسية والاجتماعية. ولا شك أن هذه السياسات لم تكن مجرد إجراءات إدارية، بل كانت جزءًا من مشروع سياسي هدف إلى فرض القيم الأمريكية وإعادة هيكلة النظام العراقي وفق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. (محمود ،2018)

واستكمالًا لهذه التغييرات، أصدر الحاكم المدني بول بريمر قرارات تفكيك مؤسسات الدولة، مثل حل حزب البعث والجيش، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية. ورغم تكليفه رسميًا بإعادة إعمار العراق، أصبح بريمر الحاكم الفعلي، مما زاد من حالة الفوضى الأمنية وتصاعد المقاومة ضد الاحتلال. ومع رفض الأمم المتحدة تولي مسؤولية الأمن وتصاعد الضغوط لإنهاء الاحتلال، اضطرت واشنطن إلى تقاسم الأعباء مع القوى المحلية عبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي ودمج الأكراد في الجيش العراقي، لكن القرارات الأمريكية ظلت تحكم المشهد السياسي والأمني وفق مصالحها الاستراتيجية.( محمود ،2018)

وأصدر بريمر في 13 مايو 2003م القرار رقم 6 بإنشاء مجلس حكم العراق، كأول هيئة تنفيذية عراقية لكنها ظلت خاضعة تمامًا لسلطة الاحتلال. وتألف المجلس من 25 عضوًا يمثلون مختلف الطوائف، مع احتفاظ سلطة الائتلاف بحق الموافقة على قراراته. شملت مهامه تعيين الوزراء المؤقتين، والتنسيق في رسم السياسات العامة، وإدارة الموازنة، ووضع أسس الدستور الجديد، ما جعله أداة لتنفيذ الرؤية الأمريكية في إدارة العراق. (CPA) 2003

واتخذ مجلس حكم العراق قرارات مهمة أعادت تشكيل النظام السياسي، أبرزها اجتثاث حزب البعث وإلغاء رموزه، بما في ذلك الأعياد الوطنية المرتبطة به، وإعلان 9 أبريل عيدًا وطنيًا. كما أصدر القرار رقم 137 في ديسمبر 2003م بإلغاء قانون

الأحوال الشخصية لعام 1959م، ما أثار انتقادات حادة لاعتباره انتقاصًا من حقوق المرأة، قبل أن يتراجع عنه المجلس في فبراير 2004م. كذلك ركز المجلس على إعداد الدستور والتمهيد للانتخابات، فشكّل لجنة تحضيرية في أغسطس 2003م، وأقر في مارس 2004م مسودة قانون الإدارة الانتقالية، رغم معارضة واسعة لبعض بنوده، خاصة المتعلقة بهيكلية الحكم، ما أدى إلى جدل سياسي واسع. (محمود ،2018)

وفي 9 يونيو 2004م، قرر الحاكم المدني بول بريمر حل مجلس الحكم المؤقت، وأصدر أمرًا بتشكيل الحكومة المؤقتة التي بدأت عملها في 28 يونيو 2004م. واعترفت الولايات المتحدة والجامعة العربية وبعض الدول بها كممثل شرعي للعراق، لكن الولايات المتحدة احتفظت بصلاحيات واسعة. تضمنت الحكومة 31 وزيرًا، 6 وزيرات، و5 وزراء دولة، وتم اختيار إياد علاوي رئيسًا للوزراء بعد ضغط من بريمر، رغم تصريحات الأخضر الإبراهيمي بأنه تعرض لضغوط لتزكيته لهذا المنصب. وتشكلت الحكومة الانتقالية في العراق في 30 يناير 2005م بعد أول انتخابات نيابية بعد سقوط صدام حسين، وحلت محل الحكومة المؤقتة. ضمت الحكومة رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائبيه، رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري ونوابه، ورئيس المجلس الوطني حاجم الحسني. كانت مهمتها الأساسية التحضير لانتخابات عامة وتشكيل حكومة وبرلمان دائمين، وكتابة مسودة الدستور العراقي الدائم الذي تم طرحه للاستفتاء في أكتوبر 2005م، وأُقر بأغلبية كبيرة. تلت ذلك أول انتخابات نيابية في ديسمبر 2005م. (محمود ،2018)

بناء على هذا يمكن القول إن الدور الأمريكي في إعادة تشكيل العراق بعد غزوه عام 2003م كان له تأثيرات عميقة وطويلة الأمد على هيكل الدولة العراقية ومستقبلها السياسي. رغم أن الولايات المتحدة حاولت إعادة بناء العراق وفقًا لمبادئ الديمقراطية والتعددية، فإن الإجراءات التي اتخذتها، مثل حل حزب البعث وتفكيك الجيش، نتج عنها تعميق الانقسامات الداخلية وزيادة الفوضى الأمنية. كما أن التوجهات الأمريكية في تشكيل الحكومات المتعاقبة وتحديد مسار العملية السياسية لم تخلُ من الجدل والانتقادات، خصوصًا من القوى المحلية والدولية. ورغم التحديات العديدة التي واجهها العراق خلال هذه الفترة، فإن خطواته نحو تأسيس مؤسسات ديمقراطية وبناء

دستور دائم كانت ضرورية للانتقال إلى مرحلة أكثر استقرارًا، حتى وإن كانت هذه المساعي مشوبة بصعوبات ومعارضة شديدة من بعض القوى.

**ثانيًا- الدور الروسي في إعادة تشكيل العراق :**

الدور الروسي في إعادة تشكيل العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 كان متنوعًا ومعقدًا، حيث تداخلت فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية. رغم معارضة روسيا للغزو الأمريكي للعراق، فإنها عملت على إعادة تأكيد وجودها في العراق من خلال الدبلوماسية والاقتصاد، ومحاولة استعادة نفوذها في المنطقة في مواجهة التأثير الأمريكي.

قبل الغزو الأمريكي، كانت روسيا من أبرز الدول التي عارضت الحملة العسكرية ضد العراق، وكانت قد حذرت من العواقب المحتملة لهذا التدخل. وفي مجلس الأمن الدولي، استخدمت روسيا حق الفيتو ضد قرار غزو العراق، مُبدية قلقها من عواقب الإطاحة بنظام صدام حسين على الاستقرار الإقليمي. فعندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحرب على العراق عام 2003م، استمرت المواقف الروسية المعارضة، حيث هددت موسكو باستخدام حق الفيتو مرة أخرى إذا حاولت الولايات المتحدة الحصول على تفويض من مجلس الأمن لشن العمليات العسكرية ضد العراق. واكد وزير الخارجية الروسي آنذاك، إيغور إيفانوف، أن على المجتمع الدولي ضمان عدم تطوير العراق لأسلحة دمار شامل، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أن واشنطن لم تقدم حتى تلك اللحظة دليلاً يثبت أن العراق يشكل تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة. (محمود ، 2012)،

اما بالنسبة للتشكيل الاقتصادي، فبعد سقوط النظام العراقي، سعت روسيا إلى استعادة العلاقات الاقتصادية التي كانت تربطها بالعراق قبل عام 2003م ، خاصة في مجالات النفط والغاز. فقد كانت روسيا قد أبرمت صفقات كبيرة مع العراق في عهد صدام حسين، بما في ذلك اتفاقات نفطية استفادت منها الشركات الروسية. ومع تراجع التواجد الأمريكي في العراق بعد الاحتلال، بدأت روسيا في تعزيز نفوذها الاقتصادي، عبر توقيع عقود لإعادة بناء البنية التحتية العراقية والتعاون في قطاع الطاقة. وفي 18 أغسطس 2003م، أصدر الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) مرسومًا ينص على رفع الحظر التجاري على العراق، مما ساعد في عودة عدد كبير من الخبراء الروس إلى

العراق للعمل على تأهيل المشـــاريع التي تعتمد على الطاقة. وفي عام 2004م، قام رئيس الوزراء العراقي المؤقت، (إياد علاوي)، خلال زيارته إلى روسيا، بعقد اجتماع مع مدير شـــركة "لويك أويل" النفطية، (وحيد علي أكبروف)، حيث تم الاتفاق على تدريب كوادر عراقية في الأراضـــي الروســـية، و تجهيز العراق بعدد من الآليات لتطوير الصناعة العراقية، ومنح روسيا فرصًا للمشاركة في جولات تراخيص لتطوير الحقول النفطية العراقية. هذا التعاون شـــمل أيضًـــا قطاع النفط والغاز والتجارة، من خلال توقيع مذكرات تفاهم بين الجانبين.( أحمد ، 2016)،

اما الجانب العسكري، فقد سعت روسيا إلى استعادة دورها المؤثر في المنطقة، خاصة في المجال العسكري. فقد كانت روسيا تعتبر القوة العسكرية من أهم وسائلها لكسب النفوذ في العلاقات الدولية، وســـعت لتعزيز مكانتها من خلال دعم العراق في تطوير قدراته الدفاعية. رغم تراجع العلاقات الثنائية بعد ســـقوط النظام العراقي، بقيت التبادلات الأمنية والاســـتراتيجية قائمة بين العراق وروســـيا. وعلى الرغم من توجه العراق نحو الولايات المتحدة لشـــراء أســـلحة أمريكية، إلا أن روســـيا قدمت للعراق خيارات موازية من التكنولوجيا العســـكرية المتقدمة، بما في ذلك التعاون في تعزيز القدرات الدفاعية. كما زار رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) روســـيا في أبريل 2009م، حيث بحث مع نظيره الروسي سبل التعاون العسكري بين البلدين، مما ساعد في إعادة بناء العلاقات العسكرية بعد الاحتلال. (رياض ، 2022)،

**نتائج الدراسة :**

1. الفوضى الخلاقة هي استراتيجية سياسية استخدمتها القوى الكبرى لإعادة تشكيل الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، مع التركيز على العراق بعد غزوه في 2003م. كانت الفوضى جزءًا من خطة لتحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي متوافق مع المصالح الغربية.
2. استخدمت الفوضى الخلاقة كأداة لتغيير الأنظمة الحاكمة في دول المنطقة، بهدف تقويض الأنظمة التي لا تخدم مصالح القوى الكبرى، مما أسفر عن تغييرات جذرية في البنية السياسية للعراق والمنطقة.

3. أسفرت الفوضى الخلاقة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق، حيث تزايدت معدلات الفقر والبطالة، و تدمير البنية التحتية وتفاقم الأزمات الإنسانية جراء الصراعات المستمرة.
4. غزو العراق في 2003م كان مدفوعًا بعوامل متعددة، أهمها القضاء على أسلحة الدمار الشامل المزعومة، ولكن هدفه الفعلي كان تغيير النظام السياسي في العراق وتوسيع النفوذ الغربي في المنطقة.
5. شهد العراق تغييرات سياسية واجتماعية هامة بعد الغزو، بما في ذلك سقوط النظام البعثي وتشكيل حكومة جديدة، ما أدى إلى تصاعد النزاعات الطائفية وتفاقم الانقسامات الداخلية.
6. يواجه العراق تحديات أمنية كبيرة تتمثل في الهجمات الإرهابية والتمردات المسلحة، إلى جانب الأزمات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على قدرة الدولة على التعافي والتنمية.
7. الفوضى في العراق كان لها تأثيرات واسعة على الأمن الإقليمي، حيث زادت من حدة الصراعات الطائفية والتوترات بين الدول المجاورة، مما أدى إلى اضطرابات إقليمية مستمرة.
8. الفوضى الخلاقة أثرت على العلاقات الدولية للعراق، حيث أصبح ساحة لتنافس القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وإيران، مما جعل العراق نقطة محورية في السياسة الدولية.
9. القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، كان لها دور كبير في إعادة تشكيل العراق بعد الغزو، من خلال التدخلات العسكرية والسياسية التي حددت مستقبل العراق والمنطقة بشكل عام.

## التوصيات:

1. يجب على الحكومة العراقية والشعب العراقي العمل معًا على بناء نظام سياسي مستقر، يعتمد على الشراكة الوطنية بين جميع الطوائف والمكونات الاجتماعية. هذا يمكن تحقيقه من خلال إصلاحات سياسية تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

2. التركيز على إعادة بناء البنية التحتية في العراق، بما في ذلك قطاع التعليم والصحة، لضمان تحسين الظروف المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي، مما يساعد على استعادة الاستقرار الاجتماعي.
3. ينبغي تعزيز السياسات الاقتصادية التي تدعم النمو المستدام وتقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يمكن ذلك من خلال استثمار الموارد الطبيعية بشكل حكيم، وتشجيع القطاع الخاص، وتطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة.
4. يجب على العراق العمل على تعزيز استقلاله السياسي والاقتصادي والحد من التدخلات الخارجية التي تؤثر سلبًا على سيادته، من خلال تبني سياسات خارجية توازن بين مصالحه الوطنية والعلاقات الدولية.
5. اهتمام العراق بعلاقاته مع دول الجوار بهدف تعزيز الأمن الإقليمي والاستقرار. والتعاون في مجالات الأمن، الاقتصاد، ومحاربة الإرهاب يمكن أن يساعد في تجنب النزاعات الإقليمية ويعزز من التنسيق بين دول المنطقة.
6. يجب على الحكومة العراقية تكثيف جهودها لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة. وإصلاح النظام الإداري وتحقيق الحوكمة الرشيدة سيؤدي إلى تحسين الثقة بين الحكومة والشعب.
7. ينبغي تعزيز الهوية الوطنية العراقية من خلال برامج تعليمية وثقافية تدعم الوحدة الوطنية والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع. هذا سيساعد في التغلب على الانقسامات الطائفية والعرقية ويعزز من اللحمة الوطنية.
8. يجب على العراق السعي للحصول على دعم دولي في عملية إعادة الإعمار، سواء من خلال المساعدات الإنسانية أو الاستثمارات التنموية، بما يساعد على استعادة الأمن والازدهار الاقتصادي.

## الخاتمة :

يختتم البحث بإظهار كيف تجلّت فكرة "الفوضى الخلاقة" بوضوح في الشرق الأوسط من خلال التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها منذ مطلع القرن، وخاصةً في العراق بعد عام 2003. وقد نتجت هذه الاضطرابات، التي غيّرت البيئة السياسية والاجتماعية للعراق، إلى حد كبير عن العمليات الخارجية وآثارها، لا سيما على

المستويين الإقليمي والعالمي. ويُظهر الواقع أن إيجاد حلول جذرية لمشاكل الأمن والسيادة وإعادة البناء الاجتماعي والسياسي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالاستقرار الإقليمي، بغض النظر عن التغييرات أو الاحتمالات الظاهرية التي قد يُتيحها هذا الاستقرار في بعض المناطق. وهذا يستدعي دراسةً متعمقةً لفكرة "الفوضى الخلاقة"، وتجاوز المفاهيم الواهية، والاعتراف بأن السياقات السياسية الهدّامة التي تفتقر إلى العدالة الاجتماعية لا تتوافق مع السلام والتقدم. وللخروج من هذه الحلقة المفرغة والمضي قدمًا نحو استقرار حقيقي، من الضروري مع ذلك معالجة الشواغل العراقية من خلال الانفتاح السياسي والتعاون الدولي.

## المراجـــــــــــع:

**المراجع العربية**

**أولاً :الكتب**


1. الفيروز أبادي، مجد الدين (2005) "قاموس المحيط"، 8، دار الكتب العالمية، القاهرة، ص627.
2. بول هيدلي (2002) "المجتمع الفوضوي - دراسة النظام في السياسة العالمية"، الناشر: مركز الخليج للأبحاث، ص103.
3. البكري، مصطفى (2005) "الفوضى الخلاقة أم الفوضى المدمرة، مصر في مرمى الهدف الأمريكي"، ط1، مكتبة الشروق القاهرة، ص2005.
4. الباججي، هاشم محمد (2016) "الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه، لا تجزئة | الدولة الفاشلة | الفوضى الخلاقة"، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، النجف الاشرف، 57.
5. أغوان، علي بشار، (2013) "الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط"، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص61.
6. شعبان، عبد الحسين، (2018) "الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص99.
7. هبة عادل مطرود زغير وفيان أحمد محمود محمد (2019)، "جيوبولتكية الفوضى الخلاقة وآليات تطبيقها على الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية.
8. شعبان، عبد الحسين، (2007) "الاحتلال الامريكي للعراق الحرب الاهلية هل يصبح الأمر الواقع واقعا"، المستقبل العربي، العدد 336، ص87.
9. طويل، يوسف العاصي، (2010) "حملات بوش الصليبية على العالم الاسلامي وعلاقاتها بمخطط اسرائيل الكبرى"، صوت القلم العبي، مصر، ص354.


**ثانيًا :المجلات العلمية**


1. زمام فاطمة، (2002)، "استراتيجية الفوضى الخلاقة ومخططات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة الحقوق والعلم السياسية جامعة خنقلة، المجلد 9، العدد 2، ص1003.

2. وردة عادل، و زينب محمد صالح، منى حيدر، (2024)، "الفوضى الخلاقة وأثرها على السياسة الاجتماعية"، مجلة لارك، مج 16، ع2، ص 1032.
3. حافظ، طالب، (2008) "تطور الاستراتيجية الأمريكية في العراق 2003 - 2007"، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد العدد 36، بغداد، ص234.
4. الفتلاوي، حسن علي (2009) "السياسة الأمريكية تجاه الطرق بين دبلوماسية الديموقراطية والعصا الغليظة"، ط1، منشورات مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، ص19.
5. يحيى اليحياوي، (2017)، "أميركا ومشاريع الفوضى الخلاقة"، الجزيرة نت 13 تشرين الثاني / يناير 2017.

**ثالثًا :البحوث والرسائل العلمية**

1. الجابري، نعمان، (2003)، "التحول من الدكتاتورية إلى الشرعية الديمقراطية في اسبانيا والعراق"، (رسالة درجة الماجستير في القانون الدولي العام)، كلية القانون والسياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص67.
2. محمود، ولي الدين، (2009) "تاريخ العراق الحديث"، خاص موسوعة الرشيد، ص6.
3. عزري، رحيمة، (2015) "الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص18-19.
4. أبو عرقوب، ابراهيم أحمد، (2014) "حرب المعلومات الأمريكية على العراق في حرب عام 2003"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 41(2)، ص447.
5. ممدوح حامد عطية "العراق والعقوبات الذكية"، السياسة الدولية، العدد 145، ص151، 152.

**رابعًا :مواقع الإنترنت**

1. يحيى اليحياوي، (2017)، "أميركا ومشاريع الفوضى الخلاقة"، الجزيرة نت، 13 تشرين الثاني / يناير 2017.
2. Mohammed Fahad Al-Harthi, (2014) "Between the Lines: Arab World is Moving Backward", Arab News, 15 January.
3. Anthony H. Cordesman, (2016) "America's "Chaos Strategy" in the Middle East and South Asia", Center for Strategic and International Studies (CSIS), https://csis.org.
4. R.Steven Man, (April 1991), National War College, Chaos Criticality, and Strategic, pp. 12. 2.
5. Coalition Provisional Authority (CPA) (2003) Governing Council's Dissolution. Doc. (20030713_CPA/REG/13 July 2003/06), (P. 2)